

# Update Briefing

تقرير الشرق الاوسط / شمال إفريقيا رقم 37  
5 يونيو/حزيران 2014، ترجمة من الفرنسية

## الاستثناء التونسي: نجاح التوافق وعواقبه

### I. الملخص التنفيذي

شهدت تونس منذ شهر تموز/يوليوس حتى شهر كانون الأول/ديسمبر 2013 أزمة سياسية لم تكن عناصر الخروج منها معدة مسبقاً، إلا أن المنفذ منها كان واضحاً: عنف أو تسوية. فمُنذ صدور الدستور وتعيين حكومة جديدة سميت بالتكنوقراط عوضاً عن حكومة الترويكا بقيادة الحزب الإسلامي (النهضة) في كانون الثاني/يناير 2014، دخلت البلاد مرحلة إنتقالية جديدة. وإن بدت هذه المرحلة أقل اضطراباً من سابقتها فإن مآلها لا يزال أيضاً غامضاً. إن الرهان في الفترة الحالية هو تمديد التوافق المنيق عن الحوار الوطني والإعداد للموعد الانتخابي المقبل الذي سيعطّل جزئياً التوافق، وفي نفس الوقت يمكن من تفادي عودة الاستقطاب. فبدل التركيز بصفة مطلقة على تقسيم السلطة يفرض توازناً في نتائج الانتخابات بين الإسلاميين والعلمانيين، فإنه يتحتم على القوى السياسية أيضاً الأخذ بعين الاعتبار السيناريوهات الأقل توقّعا والتوافق للحدّ من سلطة الرابحين وضمان هدوء الخاسرين.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي من المفترض إجراؤها قبل نهاية عام 2014 حسب الاحكام الانتقالية للدستور بإمكانها في واقع الامر أن تخلف عددا من الخاسرين وتولد الأغلبية الكافية حتى يشكّل الإسلاميون والعلمانيون جبهة تصوي الآخرين. في كلّ الحالات، يمكن التشكيك في نتائج الانتخابات وبعث الاستقطاب المتطرّف على الرغم من الطابع التوافقي والديمقراطي للدستور الجديد.

وبينما يؤكد قادة الأحزاب الرئيسية على أنّ نتائج الإنتخاب ستكون متوازنة فإن قواعد المناضلين تعقد في نفس الوقت آمالها السياسية على التصويت. إن عددا من الإسلاميين يقدرون أنهم سيستعيدون الحكم بعد الانتخابات على رأس حكومة إنتلافية في حين يعوّل فريق من العلمانيين على حكومة الوزير الأول الجديد مهدي جمعة لرفع "أسلمة" الإدارة بالشكل الكافي على الأقل حتى يبدو لهم الموعد الانتخابي المقبل منصفاً وذا مصداقية.

إن الساحة السياسية في أوج تحولها والتحاليف المتوقّعة من طرف المكونين الرئيسيين الإسلامي (النهضة) والعلماني (نداء تونس) يمكن أن يؤدي بعد الانتخابات إلى تهميش عدد من الأحزاب والشخصيات السياسية. وبالنسبة لسيناريو تحالف برلماني عريض يدرج ضمنه ممثلون عن أهم المنظمات فإن هذا يحتم نتيجة إنتخابية متوازنة بين الإسلاميين والعلمانيين والتي هي إلى حدّ هذه الساعة إفتراضية.

العديد من الصعوبات بإمكانها في واقع الامر أن تؤدي إلى إعادة النظر في سيناريوهات هذا التحالف وتوازن القوى ألا وهي :

- إعادة إستخدام الخطوط الكبرى لقانون الانتخاب لعام 2011 الذي شجّع على تضخّم القوائم الانتخابية وأفاد فريق الإسلاميين الذي بقي متحداً ;

- هشاشة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية مما سيرفع نسبة المقاطعة ;  
وانخفاض قدرة الأحزاب والمركزية النقابية على التأطير.

على القوى السياسية الكبيرة إذن الحفاظ على روح الوفاق التي ساعدت على الخروج الأخير من الأزمة مع القبول في نفس الوقت بالمنافسة السياسية. عليها أيضا أن تطمئن بصفة متبادلة حول شفافية التصويت والاتفاق حول القواعد الدنيا للقبول المتبادل وأيضا حول أهداف سياسية خارج الدستور، خاصة إقتصادية وأمنية. أخيرا، إن التفكير في قواعد للحكم مهما كان مآل الانتخابات المقبلة سيسمح بطمأنة كل فريق ويرسي الاستقرار السياسي من رؤية ديمقراطية الدولة عوضا عن حسابات تقاسم السلطة.

## II. دروس للخروج من الأزمة

مثل النصف الثاني من عام 2013 فترة مفصلية في الفترة الانتقالية التونسية. فقد بلغ الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين ذروته عقب اغتيال نائب المعارضة محمد براهيم في 25 تموز/يوليو 2013، يوم عيد الجمهورية<sup>1</sup>. ولكن خلافا للحالة المصرية، فإن التعبئة ضد الحكومة لم تغرق البلاد في العنف<sup>2</sup>. فقد غادرت الترويكيا بقيادة الحزب الاسلامي النهضة الحكومة. ووقع تعويضها بفريق مستقل تحت مسمى حكومة كفاءات وطنية - تكنوقراط- حيث وقع اختيار رئيسه، مهدي جمعة، في إطار حوار وطني شاركت فيه القوى السياسية الرئيسية<sup>3</sup> والنقابية والجمعياتية. ومن جهته قام المجلس الوطني التأسيسي بتسريع وتيرة عمله من أجل إنهاء دستور جديد وتعيين هيئة مستقلة مهمتها الإشراف على الانتخابات المقبلة.

لقد ساعدت جملة من العوامل على احتواء الأزمة: الخوف من الغرق في الفوضى والاستقطاب الحاد كما هو الحال في بعض بلدان "الربيع العربي"؛ غياب فاعل يضاها الجيش المصري قادر على فرض نفسه بالقوة؛ دخول المجتمع المدني في المشهد، خاصة المركزية النقابية التي كان دوره محوريا في التاريخ المعاصر للبلاد؛ ضعف التعبئة الشعبية؛ الحس القانوني والإجرائي من قبل المسؤولين السياسيين والنقابيين الذين أبدوا تقبلهم للضغوطات الدولية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

### أ- دخول المجتمع المدني في المشهد

في يوليو وأغسطس عام 2013، وفي سياق إقليمي تمثل في إقالة الرئيس المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين، محمد مرسي، في مصر، بلغت التعبئة المؤيدة والمناهضة للإسلاميين درجة حرجة في تونس<sup>4</sup>. خلال النصف الأول من شهر آب، كانت الضغوطات الاجتماعية والسياسية قوية حتى خشي الكثيرون، على الرغم من ضعف الجيش، انقلابا آمنا على النموذج المصري تحت تأثير العصيان المدني<sup>5</sup>. وعلى الرغم من أن البعض في الطرف المناهض للإسلاميين قد يبتهج بهذا السيناريو، إلا أن الخوف من المآل الدموي على

<sup>1</sup> محمد البراهمي، قتل من قبل اثنان يزعم انهما من السلفية الجهادية، كان معارضا قوميا عربيا من الجبهة الشعبية، نفس تحالف اليسار الذي كان به شكر بلعيد، المقتول في 6 شباط/فبراير 2013.

<sup>2</sup> حول الوضع في مصر، انظر، le briefing Moyen-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group N°35، 7 août 2013

<sup>3</sup> Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, 7 août 2013  
<sup>4</sup> واحد وعشرون حزبا سياسيا شاركوا في هذا الحوار. أهم التشكيلات كانت ممثلة ما عدا تلك الممثلة لرئيس الجمهورية، المؤتمر من أجل الجمهورية. مهدي جمعة، الوزير المنبثق عن قطاع الصناعة، تم اختياره خلال الجلسة العامة للحوار الوطني يوم 14 ديسمبر/كانون الأول 2013، بعد تصويت شارك فيه إحدى عشر حزبا سياسيا. لقد حاز على 9 أصوات مقابل صوتين لمنافسه جلول عياد (فبراير/شباط-ديسمبر/كانون الأول 2011). نداء تونس، الحزب العلماني الأهم الذي تأسس في يونيو/حزيران 2012 رفض التصويت احتجاجا على استبعاد مرشحة محمد الناصر الوزير السابق للشؤون الاجتماعية خلال فترة حكم الحبيب بورقيبة (1957-1987). الحزب الجمهوري رفض أيضا المشاركة في عملية التصويت بحجة أنه عضو من الحكومة المتخلية.

<sup>5</sup> انظر تقرير rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group N°148، La Tunisie des jihad et contrebande frontières : 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

<sup>6</sup> الحركة المصرية ترمد كانت من بين المنظمين الرئيسيين لمظاهرات 30 يونيو/حزيران 2013 ضد محمد مرسي الذي أسقطه الجيش يوم 3 يوليو/تموز. وقد ألهمت هذه الحركة العديد من الحركات الأخرى في دول أخرى داخل المنطقة منها تونس.

النموذج المصري والعودة إلى الأساليب الأمنية لعهد بن علي ساهم في إحباط هذا السيناريو. وقد أجمع تقريبا كل المناضلين على هذه النقطة<sup>6</sup>.

لقد كان الرادع المؤثر هو الخوف من العنف. حيث أكدت الغالبية العظمى من الإسلاميين والمعادين للإسلاميين أنها لا ترغب فيه حتى وإن مارسه طرف ثالث ضد خصومهم، فالعنف ليس جزءا من ثقافتهم السياسية. فقد أكد الطرف الأول أنه لطالما احترم القانون حتى في ذروة القمع البوليسي في بداية التسعينات في وقت بن علي، أما الطرف الثاني فقد أكد أنه يرفض الحكم العسكري والبوليسي، وبياناته وما يصاحبه من اضطهاد<sup>7</sup>.

لقد ساهمت فترات التوتر الشديد والتهديدات واتخاذ المواقف المتشددة الداعية إلى حل المجلس التأسيسي<sup>8</sup> والمظاهرات والمظاهرات المضادة على بعد بضع مئات من الأمتار<sup>9</sup> إضافة إلى التصريحات العلنية الخطيرة والدرامية من قبل رعاة الحوار الوطني والمسؤولين السياسيين التي تؤكد على العواقب التي لا يمكن توقعها إن فشلت المفاوضات، في تعزيز قيمة التوافق<sup>10</sup>.

إضافة إلى ذلك، وبداية من النصف الثاني من أغسطس، خفّت التعبئة الشعبية، مما قلل من خطر المواجهات العنيفة. كما أنّ دخول المجتمع المدني من أجل خفض التوترات الاجتماعية، عن طريق توجيه المطالب، قد ساهم في التخفيف من هذا الاختناق. هذا هو حال الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) خاصة، وهو أهم مركزية نقابية في البلاد، حيث يضم 400 000 منخرطا<sup>11</sup> والذي تمكن بفضل السلطة المعنوية التي يمتلكها من تهدئة المطالب المتشددة.

وبالتالي، ومنذ الأيام الأولى للأزمة، 30 يوليو عام 2013، أعاد الاتحاد العام التونسي للشغل طرح مبادرة الوساطة التي عرضها السنة الفارطة في يونيو/حزيران دون أن تلقى نجاحا والمتمثلة في الحوار الوطني<sup>12</sup>. وإن كان يتبادر إلى أذهان الرعاة الرئيسيين لهذه المبادرة، خاصة الجناح اليساري والمعادي للإسلاميين في المركزية النقابية، أنّ هدفهم تنفيذ برنامج المعارضة العلمانية، فإنّ هذا الحوار طرح على الفور بفضل ضغط النقابيين الأكثر وسطية والأقلّ تسييسا باعتباره أرضية للنقاش من شأنه أن يؤدي إلى توافق واقعي<sup>13</sup>. وتفترض هذه المبادرة بكل تأكيد استقالة الحكومة، لكنها اعتبرت أنّ الدعوة إلى حل المجلس الوطني التأسيسي خطأ أحمرًا وقع اختراقه من قبل أغلب أحزاب المعارضة وأنّ الترويكا والأغلبية البرلمانية تعتبره أمرا مستحيلا.

وقد انضمّ سريعا لمبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وطنية كبيرة، ألا وهي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA، نقابة الأعراف)، واثنين من الجمعيات الأقلّ حجما ولكنها ذات

<sup>6</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئولين من نداء تونس وحركة النهضة، تونس، أكتوبر/تشرين الأول 2013.

<sup>7</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار إسلاميون وعلمانيون، تونس، صفاقس، يوليو/تموز 2013-مارس/آذار 2014.

<sup>8</sup> انظر بيان جبهة الانقاذ الوطني، 20 أغسطس/أب 2013.

<sup>9</sup> ملاحظات مجموعة الأزمات الدولية، اعتصام باردو والقصبة، أغسطس/أب 2013.

<sup>10</sup> انظر خاصة تصريحات سامي الطاهري (عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل) وعصام الشابي (الناطق الرسمي للحزب الجمهوري) يوم 4 سبتمبر/أيلول، حسين العباسي، يوم 10 سبتمبر/أيلول، حمة الهمامي (الأمين العام لحزب العمال) ووداد بوشماوي (رئيسة منظمة الأعراف) أيام 4 و5 نوفمبر/تشرين الثاني، شمس أف ام، اكسبرس اف ام.

<sup>11</sup> هذا يجعل منه في الواقع كتلة قادرة على تحريك عشرات الآلاف من الأشخاص وشن إضرابات واعتصامات في كامل تراب الجمهورية. لقد لعب الاتحاد العام التونسي للشغل تاريخيا دورا رئيسيا سواء كان ذلك في إطار مقاومة الاستعمار في الخمسينات أو خلال انتفاضة ديسمبر/كانون الأول 2010-يناير/كانون الثاني 2011. انظر تقرير

Moyen-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group N°106 *Soulèvements populaires en Afrique du Nord et au Moyen-Orient (IV) : la voie tunisienne*, 28 أبريل/نيسان 2011.

<sup>12</sup> انظر مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل حول إطلاق مجلس الحوار الوطني، الاتحاد العام التونسي للشغل، ugtt.org.tn، 18 يونيو/حزيران 2012.

<sup>13</sup> انظر "الاتحاد العام التونسي للشغل يدعو إلى حل الحكومة ويضبط أجندة من أجل المصادقة على الدستور"، Leaders، 30 يوليو/تموز 2013. هذا النص سيشكل الأرضية الرئيسية للحوار الوطني وسيتم بخارطة طريق سميت بخارطة الرباعي (انظر أبعد) الموقعة يوم 17 سبتمبر/أيلول. حوار مجموعة الأزمات الدولية، ممثل حزب العمال في الحوار الوطني، ممثل عمادة المحتمين في الحوار الوطني، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني 2013-يناير، كانون الثاني 2014.

تأثير في المجال السياسي وهما الرابطة التونسية لحقوق الإنسان (رت ح ا) ومجلس هيئة المحامين<sup>14</sup>. وقد شكلت هذه المنظمات الأربع الرباعي الذي نشط الحوار الوطني من أكتوبر 2013 إلى يناير 2014.

وقد سمح تأثير الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة الأعراف على المجتمع التونسي لهاتين المنظمين المتنافسة في العادة أن تقرض وجهات نظرها على الأحزاب السياسية التي كان معظمها حاضرا أو ممثلا حول طاولة الحوار<sup>15</sup>. بل إن الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي، هو من قام بإدارة النقاشات وتوجيهها<sup>16</sup>.

بمعنى آخر، لقد تم احتواء مخاطر العنف المحتملة لأن الأحزاب المشاركة أثرت في النقاشات بمدى وزنها في الشارع التونسي وليس في المجلس الوطني التأسيسي<sup>17</sup>.

لقد ساهم غياب العامل الأمني القادر على التدخل بالقوة، مثل الجيش في مصر في توفير هامش واسع من الحرية للحوار وبناء التوافقات، التي تم الحصول عليها على مستوى عال وغالبا في الحالات القصوى وراء كواليس الحوار الوطني. في هذا الإطار، كانت اللقاءات بين الشخصيات السياسية الأكثر تأثيرا أسبوعية تقريبا<sup>18</sup>. هذه الأخيرة كانت في معظم الأحيان تتشاور مع ممثلي منظمة أرباب العمل، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان وهيئة المحامين وتقوم بالاجتماع بانتظام مع معظم زعماء الأحزاب الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك فقد أثر وجود حس قانوني و اجرائي في هذه النقاشات، و الدليل على ذلك إنشاء مجموعة من اللجان المخصصة لدفع المشاركين في الحوار للوفاء بالتزاماتهم. وقد لخص نواب ونشطاء من المجتمع المدني ونقابيون وسياسيون خلافاتهم في ثلاثة إجراءات يتعين على أطراف الحوار الوطني والمجلس الوطني التأسيسي سوية التسريع في تنفيذها: المسار الدستوري (إنهاء الدستور)، والمسار الانتخابي (إنشاء هيئة جديدة مستقلة للإشراف على الانتخابات القادمة) والمسار الحكومي (مناقشة اختيار رئيس حكومة جديد توافقي لتشكيل حكومة من التكنوقراط). وقد تمكنت مختلف اللجان من تحقيق هذه المسارات الثلاثة في وقت قصير سعيا إلى توافق في الآراء أو إجماع يمنع أي صوت معارض يمكن أن يوقف حركة الحوار الوطني<sup>19</sup>.

<sup>14</sup> تحت نظام بن علي، كانت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعمادة المحامين ناقدة للنظام. هاتان المنظمتان تضمان عددا من أنصار المعارضة المنبثقة عن اليسار المتطرف، القوميون العرب وحركة الاتجاه الإسلامي. لقد كانتا ناشطتين كثيرا خلال انتفاضة ديسمبر/كانون الأول 2010-يناير/كانون الثاني 2011. انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية

*Soulevements populaires en Afrique du Nord et au Moyen-Orient (IV) : la voie tunisienne*، المنكور سابقا.  
<sup>15</sup> لقد تم ترشيح رئيس الحكومة الحالي مهدي جمعة لمنصب الوزير الأول من قبل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ودافع عن ذلك ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل. ويملك الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المتكون من شبكة من رجال الأعمال تأثيرا في الأوساط القانونية (قضاة، محامين أعمال) إضاعة إلى قطاعات الأعمال بما في ذلك الإدارات العمومية والمؤسسات الخاصة. حوار مجموعة الأزمات الدولية. مسؤولون نقابيون، تونس، يناير/كانون الثاني 2014.

<sup>16</sup> وكما روى أحد المشاركين في الحوار الوطني، مهمته تعد أساسية: "فهو يوزع الكلمة. ويفرض قراراته أحيانا. كما أنه قادر حتى على إلزام الأحزاب السياسية بالبقاء داخل القاعة بع انتهاء الجلسة إذا لم يتخذ أي قرار". بعض أنصار التيار العلماني أكدوا أن السلطة المعنوية للاتحاد العام التونسي للشغل مرتبطة أيضا بقدرته على السيطرة نسبيا على بعض أنصار المعارضة خاصة اليسار المتطرف الذين يضطعون بمسئوليات داخل النقابة المركزية وبالتالي فإنهم خاضعون لسلطته الإدارية. حوار مجموعة الأزمات الدولية. ممثل مجلس عمادة المحامين في الحوار الوطني. تونس، يناير/كانون الثاني 2014؛ أنصار علمانيون. سبتمبر/أيلول-نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

<sup>17</sup> إنها خاصة حالة النقابيين وروساء الأحزاب السياسية الذين يتجاوز تأثيرهم على المستوى المحلي، الجهوي والوطني بكثير قوتهم السياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي. حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار من التيار العلماني والإسلامي، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني 2013-مارس/آذار 2014.

<sup>18</sup> ولئن كان رئيس الحكومة المتخلي، علي العريض، غائبا عن الحوار الوطني وكذلك، رئيس الجمهورية، المنصف المرزوقي، رئيس المجلس الوطني التأسيسي، مصطفى بن جعفر، الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل، حسين العباسي، رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، ورئيس نداء تونس، الباجي قايد السبسي الوزير السابق تحت حكم بورقيبة (1959-1987) ورئيس الحكومة السابق (أبريل/نيسان 2011-ديسمبر/كانون الأول 2011) والمترجم للتيار المعارضة العلمانية، تمت محاورتهم بصفة دورية.

<sup>19</sup> إضافة إلى لجنة التوافقات داخل المجلس الوطني التأسيسي التي أنشئت قبل بضع أسابيع، يوم 29 يونيو/حزيران 2013، فإن لجنة الحوار الوطني هي التي أنشئت من أجل حل المشاكل المتعلقة بالهيئة الجديدة العليا المستقلة للانتخابات؛ لجنة الحوار الوطني المتعلقة بالدستور؛ لجنة الحوار الوطني المتعلقة بتشكيل الحكومة القادمة، التي تأسست في 13

## ب- الدور الرئيسي للمجتمع الدولي

وقد أوضح أغلب المسؤولين السياسيين<sup>20</sup>، أن الفاعلين على الساحة الدولية قد مارسوا ضغوطات شديدة تهدف إلى الدفع بالقوى الحاضرة لإيجاد مخرج عاجل للأزمة.

ويتجلى ذلك بدرجة أولى على الصعيد الاقتصادي حيث قام أهم الممولين خاصة الهيئات المالية الدولية مثل البنك الإفريقي للتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتجميد قروضهم واشترطوا رسمياً لتقديم تمويلاتهم وضع حدّ أدنى من الإصلاحات الاقتصادية، وبشكل غير رسمي الخروج من الأزمة خاصة المصادقة على الدستور<sup>21</sup>.

كما قامت دول الخليج مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة بممارسة ضغط مالي حتى تقوم حركة النهضة الحزب الإسلامي ذي المرجعية الإخوانية بمغادرة الحكومة<sup>22</sup>. وكما صرح أحد رجال الأعمال: "هناك اصطفاف لجميع الممولين حيث تم إغلاق كل قنوات التمويل بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2013<sup>23</sup>. فمعظم القروض تم تسريحها بداية من 26 يناير/كانون الثاني بعد المصادقة على الدستور الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي وبدء الحكومة الجديدة ممارسة أعمالها يوم 29 يناير/كانون الثاني<sup>24</sup>، ولم يقع صرفها إلى حدّ كتابة هذه السطور.

ويتجلى ذلك ثانياً على المستوى السياسي. فقد قام الاتحاد الأوروبي بالاستثمار بقوة من أجل مساعدة البلاد من "الخروج من حالة الاستقطاب وإيجاد توافق"<sup>25</sup>. وقد قامت القنصليات الأجنبية مثل الألمانية والفرنسية وخاصة الأمريكية والجزائرية بالتدخل من أجل تقريب وجهات النظر. وقد روى ناشط من أحد أحزاب الترويكسا سابقاً: لقد تقابل سفير الولايات المتحدة الأمريكية عديد المرات مع رؤساء أهم المنظمات وقد شرح لهم أن أمن البلاد مسألة أساسية. وعليه فإنه علينا أن نقوم بتنازلات من أجل تجنب المواجهات العنيفة. كما أنّ السفير الجزائري بيّن بشكل واضح لزعماء الأحزاب بأنه عليهم الوصول إلى توافق وإلا فإن الجزائر لن تقوم أبداً بدعم تونس على الصعيدين الأمني والاقتصادي<sup>26</sup>.

ولقد كان للحوار المباشر مع الزعماء السياسيين من الطرفين وفيما بينهم أيضاً دوراً هاماً. فيوم 15 أغسطس/آب 2013 حين وصلت الأزمة إلى ذروتها اجتمع رئيسا النهضة ونداء تونس، راشد الغنوشي والبالجي فايد السبسي في باريس بوساطة بعض رجال أعمال تونسيين. كما تقابلا أيضاً بشكل منفصل في

أكتوبر/تشرين الأول 2013، لجنة الخبراء الدستوريين المكلفين بمراجعة وتعديل مسودة الدستور المؤرخة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2013؛ وأخيراً، لجنة تنسيق الحوار الوطني والمجلس الوطني التأسيسي التي أنشئت في 25 ديسمبر/كانون الأول 2013. حوار مجموعة الأزمات الدولية، نائب عن المعارضة، ممثلين عن الأحزاب السياسية في الحوار الوطني، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2013.

<sup>20</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئولين سياسيين، تونس، ديسمبر/كانون الأول 2013.  
<sup>21</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، خبراء اقتصاديون، موظفون سامون، تونس، ديسمبر/كانون الأول 2013-يناير/كانون الثاني 2014. انظر كذلك، « Le FMI attend encore pour débloquer son aide à la Tunisie », Le Parisien، 3 ديسمبر/كانون الأول 2013.

<sup>22</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول داخل هيئة مالية دولية، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني، 2013، في هذا الإطار إن كانت هذه الضغوط التي مارسها دول الخليج على الحزب الإسلامي هي التي ساهمت في تقدم الحوار الوطني فإنه في سياقات أخرى ساهمت هذه الضغوط في تعميق الاستقطاب الحزبي.

<sup>23</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، رجل أعمال تونسي، تونس، مارس/آذار 2014.  
<sup>24</sup> انظر « Le FMI débloque 506 millions de dollars pour la Tunisie », Lemonde.fr مع Agence France Presse (AFP)، 30 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisie – Banque Mondiale : un appui de 1,2 milliard de dollars », L'économiste maghrébin، 3 مارس/آذار 2014؛ « La BAD va prêter 2,1 milliards de dollars », Agence Ecofin، 20 مارس/آذار 2014.

<sup>25</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، موظف أوروبي، بروكسل، فبراير/شباط 2014. من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول 2013، زيارات المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لدول جنوب البحر المتوسط، برنادينو ليون، كانت كثيرة. حوار مجموعة الأزمات الدولية، دبلوماسي أوروبي، بروكسل، فبراير/شباط 2014. يوم 28 نوفمبر/تشرين الأول قام سفراء من الولايات المتحدة وأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقاء حتى ممثلي الرباعي الراعي للحوار في مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل. انظر « Rencontre entre le quartet et les ambassadeurs de l'Union européenne en Tunisie », businessnews.tn، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

<sup>26</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، ناشط حزبي من أنصار الترويكسا سابقاً، تونس، مارس/آذار 2014.

مناسبتين مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالعاصمة الجزائر أيام 10 و11 سبتمبر/أيلول و14 و17 نوفمبر/تشرين الثاني 2013<sup>27</sup>.

وهكذا وبالعودة الى كل هذه الاحداث ، يبدو أن كل الشروط قد اجتمعت حتى تتوصل أطراف الأزمة إلى حلّ وسط. بالرغم من أنه لا شيء أُعدّ بصفة مسبقة. وفي لحظات كثيرة ساد الشك والخوف حتى داخل صفوف الفاعلين في عمق الحوار الوطني<sup>28</sup> كما بين أحد المسؤولين السياسيين من الائتلاف الحكومي السابق:

لقد فهمنا كلنا أن الحل الوحيد مهما حدث هو مواصلة مسار الحوار الوطني حتى نتمكن بعد استكمال الدستور من تهيئة الأرضية المناسبة للاستحقاق الديمقراطي جديد يحدد ميزان القوى الجديد في المشهد السياسي، فلا أحد يملك الحل ولا يستطيع أي طرف أن يحقق أجندته كاملة: الحفاظ على الحكومة بالنسبة إلى الترويكسا وسقوط الحكومة وحل المجلس الوطني التأسيسي بالنسبة إلى المعارضين العلمانيين. فبعض الدول ذات التقاليد الديمقراطية كانت في مثل هذه الحالة تقوم ببساطة بتنظيم انتخابات سابقة لأوانها، ومن هنا فعلينا الاستنباط<sup>29</sup>.

يوم 26 يناير/كانون الثاني 2014، بعد نهاية جلسة المصادقة على الدستور، عاش جلّ النواب لحظة نشوة كبيرة مما يؤكد بوضوح على أن البلاد مقبلة على إنجاح تجربة فريدة من نوعها فشلت في غيرها من الدول العربية<sup>30</sup>. فتسمية حكومة جديدة متكونة من كفاءات والمصادقة على دستور توافقي بامتياز ساهما بشكل كبير في تهدئة الأوضاع<sup>31</sup>. ومع ذلك فالتحديات لا تزال موجودة. فمن هنا وصاعداً يجب توسيع التوافق المنبثق عن الحوار الوطني مع الموافقة على المرور إلى صناديق الاقتراع التي بتعليق التوافق يمكن أن تحيي الاستقطاب من جديد.

### III. إعادة الثقة والتّحضير للانتخابات

منذ المصادقة على الدستور وخاصة منذ بدء الحكومة الجديدة ممارسة مهامها شعر العديد من التونسيين (خاصة من الأوساط المتوسطة المتعلمة) ببعض الارتياح. هناك ترتيب جديد بدأ يتشكل كقاعدة عامة سمته التفاوض التّسبي. كما أن المسار المؤسّساتي أخذ طريقه من جديد بفضل الدستور. ولكن حتى وإن بدت التوتّرات السياسية هادئة، فذلك لأن المواجهة بين الإسلاميين والعلمانيين، كخاصية للاستقطاب، تركت مكانها لصراع معقد وغير مباشر بين القوى السياسية التي لم تعد متوحّدة أمام عدو مشترك. فالجميع منشغل أساساً بالانتخابات القادمة.

لقد تمت جزئياً تلبية رغبات المعارضة العلمانية، التي أصبحت اليوم برلمانية داخل المجلس الوطني التأسيسي، هذا ما وضعه بعض الناشطين السياسيين والنقابيين<sup>32</sup>. وعلى الحكومة الجديدة المستقلة أن تواصل تحقيق هذه المطالب دون أن "مضايقة النهضة"<sup>33</sup>. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في استعادة الثقة المتبادلة من أجل السير

<sup>27</sup> العديد من أنصار المعارضة أكدوا أن رئيس الدولة الجزائرية قال لرئيس حركة النهضة أنه سيعترض بشدة على إنشاء دولة تيوقراطية على حدوده والتي من الممكن أن تكون بمثابة قاعدة للإسلاميين المتطرفين الجزائريين ولكنه ليس ضد وجود حزب إسلامي على رأس الدولة التونسية بشرط أن تكون سلامة الحدود المشتركة مضمونة. حوار مجموعة الأزمات الدولية، عضو من المعارضة العلمانية، تونس، القاهرة، سبتمبر/أيلول-ديسمبر/كانون الأول 2013.

<sup>28</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أطر الأحزاب السياسية، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

<sup>29</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول سياسي من الترويكسا سابقاً، تونس، مارس/آذار 2014.

<sup>30</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، نائب، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

<sup>31</sup> لقد لاقى نص الدستور استحساناً لدى الصحافة الدولية كأكثر دستور ديمقراطي وتقدمي في العالم العربي. انظر New York, 26 January 2014 – Statement attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« the adoption of Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

« Tunisia's new Constitution », الأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2014؛ « Tunisia »

<sup>33</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، واحد من أنصار الاتجاه العلماني، تونس، فبراير/شباط 2014.

بالبلاد نحو انتخابات رئاسية وتشريعية في ظروف هادئة قبل نهاية سنة 2014 مثلما نص على ذلك الدستور. إلا أنه كما فسر أحد علماء الاجتماع لم يتوصل الإسلاميون والعلمانيون إلى استخلاص اتفاق صلب يمكن أن يتواصل. إنهم متسامحون الآن بسبب خوف كل طرف من الآخر. ويكفي فقط أن يستقوي طرف أو يضعف آخر حتى تصبح المواجهة مفتوحة أكثر<sup>34</sup>.

خلال الفترة السابقة أراد العلمانيون من الإسلاميين أن يتنازلوا عن فرض وجودهم بشكل كبير داخل المجتمع. وفي المقابل، سيتوقفون عن تأجيج التوتر. بالنسبة إليهم على الإسلاميين احترام الطابع المدني والجمهوري للدولة، والتوقف عن تعيين أتباعهم داخل الإدارات المركزية والجهوية والمحلية من أجل ضمان مراقبة الانتخابات القادمة، كما طلبوا منهم عدم توظيف أماكن العبادة لأغراض حزبية والقبول بحل روابط حماية الثورة<sup>35</sup>. وفي المقابل لن يقوم العلمانيون باستخدام نفوذهم داخل الإدارة وفي أوساط رجال الأعمال وفي الإعلام ولدى الهيئات المهنية والنقابات لشل الاقتصاد والمؤسسات وذلك من أجل خلق حالة عامة من عدم الرضا من شأنها أن تفتح الباب أمام التدخل المباشر لقوى الأمن في الشؤون السياسية<sup>36</sup>.

بالنسبة إلى المعارضة يعد رحيل النهضة من الحكومة وصدور الدستور أولى المراحل لتحقيق مطالبها. وعلى حكومة بن جمعة أن تواصل على هذا المنهج. كما يجب عليها تطبيق خارطة الطريق المنبثقة عن الحوار الوطني بين الرباعي الراعي للحوار والممثل للمجتمع المدني ومختلف الأحزاب السياسية. وقد تم عرض جزء من هذه الخارطة يوم 28 يناير/كانون الثاني 2014 على المجلس الوطني التأسيسي وهي تتلخص في خمس نقاط: إعادة السيطرة على الوضع الأمني، قيادة البلاد نحو انتخابات حرة وديمقراطية في مدة مناسبة، استعادة مناخ يفضي إلى الانتعاش الاقتصادي وإعادة النظر في التعيينات القائمة على المحاصصة الحزبية داخل الوظيفة العمومية وحل روابط حماية الثورة<sup>37</sup>.

إن تنفيذ هذا البرنامج يمثل في نظر العديد من العلمانيين الشرط الضروري لتكون الانتخابات القادمة عادلة. كما يجب أن لا تصبح المساجد أماكن دعاية للإسلاميين. وعلى الحكومة أن تمنع أنشطة روابط حماية الثورة التي وقع حلها رسميا من قبل القضاء بتاريخ 26 أيار/مايو 2014<sup>38</sup>. أخيرا، يجب على الحكومة خاصة أن تعيد النظر في التعيينات القائمة على المحاصصة الحزبية داخل الإدارات العمومية.

إن هذه التعيينات التي لم تقدم الوزارة الأولى إلى حد الآن أي أرقام رسمية بشأنها تمثل موضوعا شديدا للإثارة للجدل إذ يميل خصوم الإسلاميين إلى إعطائه قيمة خاصة نظرا لصداه المدوي داخل الأوساط الشعبية<sup>39</sup>.

34 حوار مجموعة الأزمات الدولية، عالم اجتماع تونسي، تونس، فبراير/شباط 2014.

35 تمثل روابط حماية تجمعات محلية مسيرة على المستوى الوطني وهي تجمع أشخاص مستقلين ومتعاطفين من أنصار الترويكسا سابقا (خاصة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية والتيارين المنبثقين عنه وهما التيار الديمقراطي وحركة وفاء). وهي تدعي أنها تحمي الثورة وتلجأ إلى تحركات عنيفة من أجل إضعاف التمرکز المحلي للأحزاب المعارضة للترويكسا. يوم 26 مايو/أيار 2014، قامت المحكمة الابتدائية بالعاصمة بحلها. انظر "المحكمة تحل رابطة حماية الثورة"، راديو اكسبرس اف ام، 26 مايو/أيار 2014. حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤل من الاتحاد العام التونسي للشغل، من أنصار الجبهة الشعبية ونداء تونس، سكان الكرم (أحواز تونس) صفاقس، ديسمبر/كانون الأول 2012-نوفمبر/تشرين الثاني 2013؛ أنصار ومتعاطفين مع المعارضة العلمانية، تونس، يناير/كانون الثاني 2012-نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

36 حوار مجموعة الأزمات الدولية، من أنصار حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، تونس، صفاقس، يوليو/تموز 2012-نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

37 انظر منية بن حمادي، "تونس- وعود مهدي جمعة: كلنا من أجل الانتخابات، بين التحديات الأمنية ومراجعة التعيينات"، *Al Huffington Post Maghreb*، 28 يناير/كانون الثاني 2014، حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار علمانيون، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

38 انظر "المحكمة الإدارية تحل الروابط الوطنية لحماية الثورة"، المرجع السابق.

39 حوار مجموعة الأزمات الدولية، سكان تونس العاصمة، صفاقس، سوسة، الكاف، جندوبة والقصرين، تونس، جندوبة، نوفمبر/تشرين الثاني 2014-يناير/كانون الثاني 2014، تحت حكم الترويكسا، طالما ما أثارت المعارضة فكرة مراجعة هذه التعيينات، خاصة تلك التي وقعت خلال الأزمات السياسية الحادة. هذا المطلب ظهر مثلا مع مطلب استقالة الحكومة وحل المجلس الوطني التأسيسي على رأس مطالب جبهة الإنقاذ الوطني لحظة انطلاق أسبوع الرحيل الذي يعتبر حلقة هامة لاشتداد الأزمة يوم 24 أغسطس/آب. انظر بيان جبهة الإنقاذ الوطني، 24 أغسطس/آب 2013. يوم 22 أيلول/سبتمبر وإثر رفض حركة النهضة قبول استقالة الحكومة في إطار خارطة الطريق التي فرضها الرباعي، قام الكاتب

وإذا كان البعض يرى إعادة النظر في هذه التعيينات أمراً أساسياً لإجراء انتخابات ذات مصداقية فإن ذلك يمكن أن يكون ذريعة لهم للطن في نتائج الانتخابات.

وحسب عدد من أنصار المعارضة العلمانية، فإن النهضة، وعلى مدى عامين على رأس الترويكا قد دفعت بالوزير الأول ووزير الداخلية إلى تعيين قرابة الـ 2000 شخص من أنصار الإسلاميين في مناصب ذات نفوذ في الإدارات المركزية والجهوية والمحلية مما سيمكنهم خاصة من مراقبة مصادر العمالة الانتخابية<sup>40</sup>. فحسب مسؤول من أقصى اليسار فإن إعادة النظر في التعيينات يعد أمراً ذات أولوية:

قامت النهضة بما في وسعها عندما كانت في الحكومة لكي تفوز مسبقاً في الانتخابات، وذلك عن طريق هذه التعيينات. وإذا لم نصل إلى مراجعتها جذرياً، لن يكون الحوار الوطني سوى لعبة ليس لها معنى<sup>41</sup>.

رغم أن العديد من الولاة المفترض أنهم موالون للنهضة قد تم استبدالهم قبل وبعد تعيين جمعة<sup>42</sup>، فإن مقربين من نداء تونس و من الأحزاب اليسارية يرغبون المواصلة في هذا الإتجاه على جميع مستويات الإدارة. لكن الأمر حالياً ليس على هذه الحالة: حيث يمارس بعض النواب من أعضاء الترويكا سابقاً، ضغوطات على وزراء حكومة جمعة لكي يكبحوا حركة تغيير بعض أعضاء الدواوين الوزارية<sup>43</sup>. علاوة على ذلك ففي مجال تنظيم الانتخابات فإن العديد من المؤسسات العمومية تتدخل مباشرة إلى جانب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وبالتالي يرى بعض أعضاء المعارضة ضرورة حياديتها<sup>44</sup>.

أما في الطرف الإسلامي، فإن تفاؤل القيادات فيما يتعلق بنتائج خارطة الطريق الناتجة عن الحوار الوطني يقاطع مع تشاؤم المناضلين والمتعاطفين. إذ تؤكد القيادات على أن حكومة مهدي جمعة ليست بصدد تنفيذ

العام للاتحاد العام التونسي للشغل بتوجيه انتقادات للحزب الإسلامي خلال ندوة صحفية معلنا أن الحكومة ستواصل في سياسة التعيينات والتسميات في المناصب العليا وذلك على غرار النظام السابق. الندوة الصحفية للرابعي الراعي للحوار، 22 أيلول/سبتمبر 2013، حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار علمانيون، تونس، يناير/كانون الثاني- مارس/آذار 2014.

<sup>40</sup> سيقوم أنصار الإسلاميين هؤلاء بتوفير مواطن شغل لناخبي حركة النهضة في القطاع العام وفي حظائر البناء الوقتي (الحظائر). كما يمكن أن يضمنوا لهم معاملة متميزة في حال ما إذا طلب هؤلاء إحقاقهم بالوظيفة العمومية، وبالتالي يمكنهم أن يجعلوا ملفاتهم ذات أولوية على لائحات الانتظار من أجل الحصول على مسكن اجتماعي، إضافة إلى منحهم بطاقات علاج مجانية، رخص سيارة أجرة، متاجر صغيرة، الخ. حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار التيار العلماني، نوفمبر/تشرين الثاني 2013-يناير/كانون الثاني 2014، إضافة إلى ذلك وحسب موظفين ساميين وأنصار نداء تونس والمتعاطفين معه وبعض الأحزاب اليسارية المتطرفة، أغلب أعضاء النيابة الخصوصية (رؤساء البلديات والمستشارين البلديين المؤقتين) بالإضافة إلى قرابة مجموعة من رؤساء بعض المنشآت والمؤسسات العمومية قد تكون قريبة من الحزب الإسلامي. وبما أن البلاد لم تنظم بعد انتخابات بلدية فإن رؤساء البلديات والمستشارين البلديين تم تعيينهم من قبل الحكومة. وينضاف إلى هذه التعيينات إعادة الإدماج وبعث وظائف جديدة داخل الإدارات العمومية لحوالي 10000 شخص من أنصار حركة النهضة أو من مؤيديها القدامى وذلك إثر تطبيق مرسوم العفو التشريعي العام المؤرخ في فبراير/شباط 2011 وقانون 22 يونيو/حزيران 2012 المتعلق بالانتداب داخل الوظيفة العمومية. حوار مجموعة الأزمات الدولية، موظفون سامون بالوزارة الأولى، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني 2013. انظر "قانون عدد 4-2012 المؤرخ في 22 يونيو/حزيران 2012 المتعلق ببعض البنود الاستثنائية المتعلقة بالانتداب في القطاع العام، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 50، 22 يونيو/حزيران 2012. انظر أيضا "المرسوم عدد 1-2011 المؤرخ في 19 فبراير/شباط 2011 المتعلق بالعفو التشريعي العام"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 12، بتاريخ 22 فبراير/شباط 2011.

<sup>41</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول من اليسار المتطرف، تونس، يناير/كانون الثاني 2014.

<sup>42</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول إسلامي، تونس، أبريل/نيسان 2014. انظر « La Tunisie fait le ménage dans ses Libération.fr.gouverneurs islamistes »، 28 فبراير/شباط 2014.

<sup>43</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار من نداء تونس والمسار، تونس، مارس/آذار-أبريل/نيسان 2014، المسار (المسار الديمقراطي والاجتماعي) هو حزب يساري أنشئ في أبريل/نيسان 2012. وهو عضو من ائتلاف الاتحاد من أجل تونس. وهذا الأخير يتكون من أحزاب وسطية ويسارية، وقد تم تأسيسه في بداية سنة 2013 وقد ضم في الأصل 5 أحزاب: نداء تونس، الجمهوري (وسطي يساري)، المسار (يساري)، الحزب الاشتراكي وحزب العمل الوطني والديمقراطي (يساري متطرف). غادر هذا الائتلاف الحزب الجمهوري في ديسمبر/كانون الأول 2013 بعد بعض الخلافات خلال الحوار الوطني.

<sup>44</sup> الإدارات المركزية، الجهوية والمحلية ستقوم بدعم الهيئة الثانية العليا المستقلة للانتخابات مثلا على المستوى اللوجستي (مقرات ومعدات مراكزها الجهوية، مكاتب الاقتراع) والأمني. المعهد الوطني للإحصاء والمركز الوطني للإعلامية عليهم أيضا أن يقدموا لها المعطيات اللازمة حول الناخبين. وزارة المالية والبنك المركزي معنيان من جهتهما بمراقبة التمويل العمومي للأحزاب السياسية. حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول بالهيئة الأولى المستقلة للانتخابات، تونس، مارس/آذار 2014.



برنامج المعارضة العلمانية. حيث يشيرون أيضا إلى أن مسألة التعيينات، بما فيها من مغالطة ومبالغة من طرف خصومهم، تبرز ضرورة مناقشة العلاقات بين الإدارة والسياسة الموروثة منذ عهد بن علي<sup>45</sup>. هم يعتبرون أن الحكومة، في انتظار الإصلاحات، ليست إلا مجرد لجنة تقنية وظيفتها إدارة الشؤون اليومية قبل إجراء الانتخابات المقبلة. حيث صرح قيادي إسلامي:

نحن نعلم أنّ هذه الحكومة ليست حكومتنا، و نعلم أيضا أنها لا تمثل التطلعات الثورية. فقط، نحن نعتقد أنها سوف تحمي الحد الأدنى من الديناميكية الديمقراطية، يعني إيصال البلاد إلى انتخابات جديدة.<sup>46</sup>

يذكر كذلك بعض مسؤولي الحزب الإسلامي بأن النهضويين (أنصار النهضة) مازالوا مؤثرين في الحياة السياسية. كما أكد الشيخ راشد الغنوشي في ديسمبر 2013 أنهم غادروا الحكومة ولم يغادروا الحكم<sup>47</sup>. فهم يحتفظون بـ 90 مقعدا من مجموع مقاعد المجلس الوطني التأسيسي الـ 216، ويديرون في الخفاء جزءا من الشؤون العامة، كما أكد ذلك قيادي في الحركة<sup>48</sup>. أما بالنسبة للمناضلين والمتعاطفين الإسلاميين، فهم بدورهم، موزعين بين الإحباط نتيجة طردهم من السلطة بقرارات اتخذت على الصعيد الوطني والدولي، وبين الشعور بأن حلّ الأزمة كان من الممكن أن يقودهم من جديد إلى السجن أو إلى المنفى، و الخوف من الطرد التعسفي من الوظيفة العمومية، ومن المحاكمات المتتالية ضد العديد من وجوه الحزب<sup>49</sup>، بل من الدخول في مرحلة قمع الشرطة برغبة من بعض العلمانيين "لتحديد" الإدارة<sup>50</sup>.

إن حوارا واسعا حول موضوع التعيينات السياسية في الإدارة و المؤسسات العامة من شأنه أن يطمئن بعض العلمانيين، كما أنّ توافقا سياسيا من شأنه أن يخفف من قلق بعض الإسلاميين إزاء ما يمكن أن يقع من اضطهاد محتمل.

#### IV. هل الانتخابات في خطر؟

إنقسمت آراء معظم الزعماء السياسيين بين سيناريو يعتبر أنّ الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة لن تكون سوى تأكيد لتوافق سابق بين القوتين السياسيتين الأكبر نداء تونس والنهضة وبين سيناريو يعتبر أنّ الانتخابات في خطر ويمكنها أن تعيد الاستقطاب من جديد<sup>51</sup>.

45 حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول من حركة النهضة، تونس، ديسمبر/كانون الأول 2013-فبراير/شباط 2014.

46 حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول إسلامي، تونس، مارس/آذار 2014.

47 انظر راشد الغنوشي، "لقد غادرنا الحكومة ولكننا لم نغادر السلطة"، موزاييك اف ام، 19 ديسمبر/كانون الأول 2013.

48 حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول من حركة النهضة، تونس، ديسمبر/كانون الأول 2013. حسب الاتفاقيات المنبثقة عن الحوار الوطني، تقلصت سلطات المجلس التأسيسي. و بانتظار انتخابات مجلس جديد، يقر الدستور أنه يحق للنواب عرض مشاريع قوانين بشرط أن تتعلق بالمسار الانتخابي، العدالة الانتقالية أو الهيئات الدستورية. إضافة إلى ذلك وإن كانت معظم فصول القانون التنظيم المؤقت للسلطات العمومية -الدستور الصغير- لا يزال نافذ المفعول في الكثير من فصوله إلا أن المجلس الوطني التأسيسي قد قام بتعديل البنود المتعلقة بالرقابة البرلمانية وذلك تحت تأثير ضغط المعارضة والحوار الوطني. قبل ذلك، كان يكفي نصف النواب للمصادقة على لائحة لوم ضد الحكومة. حسب خارطة الطريق، هذه النسبة يجب أن ترتفع إلى الثلثين ولكن النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية رفضا. وقد وقع الوصول إلى اتفاق عشية المصادقة على الدستور: تم الاتفاق على نسبة ثلاث أخماس حتى تمكن النواب من إسقاط الحكومة.

49 حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار ومقربون من الحزب الإسلامي، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014. لقد وضع محام مقرب من حركة النهضة، "بيدو أن اليسار يدفع القضاة لفتح بعض الملفات. بعضها يحتوي أشياء وبعضها سيكون فارغا. المهم أنه موجود. الكثير يريد في الواقع تصفية حسابات مع النهضويين عن طريق اتهامهم بقضايا فساد وإرهاب". حوار مجموعة الأزمات الدولية، محامي، تونس، فبراير/شباط 2014. موظف سامي مقرب من نداء تونس ذهب إلى أبعد من ذلك. "مهدي جمعة سيكون سيبي تونس. يمكنه أن ينقلب على النهضة. فقد فعلها سابقا. عندما كان وزيرا للصناعة، لقد رفض التوقيع على تسمية مفروضة بالقوة على أساس محاصصة حزبية داخل إحدى المنشآت العمومية. هو فقط بحاجة إلى دعم. فإن قام بعمله كما يلزم في إطار وزارتي العدل والداخلية، سيدخل الكثير من النهضويين السجن".

حوار مجموعة الأزمات الدولية، موظف سامي مقر من نداء تونس، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

50 حوار مجموعة الأزمات الدولية، متعاطفين وأعضاء من النهضة، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

51 حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولين سياسيين، تونس، مارس/آذار 2014.

## أ- هل هي سيناريوهات إنتخابية محدودة الواقعية؟

أعرب عدد من المواطنين عن شعورهم بكون القوى السياسية تريد أن تحدّد بصفة مسبقة نتائج للانتخابات لا تسيء لأحد من أجل عدم القفز نحو المجهول<sup>52</sup>.

ولم يستبعد البعض احتمال تأجيل الانتخابات بذريعة مقاومة الإرهاب مثلاً<sup>53</sup> أو حتى تدهور الوضع الإقليمي خاصة بلبيبا<sup>54</sup>، كما لم يستبعدوا أن تقع مراقبة العملية الانتخابية بصفة مسبقة من قبل المؤسسات المكلفة بتأطيرها وذلك لتجنب أي مخاطر يمكن أن تفرزها نتائج غير متوقعة<sup>55</sup>.

هذه المخاوف ومهما كانت أسسها فإنها تعكس حالة القلق التي تعيشها الأحزاب السياسية من فكرة تعليق التوافق الذي أفرزه الحوار الوطني والدخول في غمار المنافسة السياسية.

ولئن أعرب العديد من قادة الأحزاب السياسية عن رغبتهم في إنهاء المرحلة الانتقالية عن طريق تنظيم الانتخابات القادمة بأقصى سرعة ممكنة إلا أنهم ألقوا إلى إمكانية تمديد مدة ولاية الحكومة الحالية الغير منتخبة والتي انبثقت عن توافق وطني.

وقد أثار العديد من الناشطين السياسيين على غرار بعض الدبلوماسيين الأجانب إمكانية ترشح مهدي جمعة للانتخابات الرئاسية القادمة، وهي فكرة دفع بها أرباب العمل رغم أن خارطة الطريق التي وضعها الرباعي تمنعه من ذلك، أو أنه ومهما كانت نتيجة الانتخابات فإن حكومة المتكونة من مجموعة كفاءات ستواصل مهامها مدعومة من أوساط رجال الأعمال<sup>56</sup>. وحتى رئيس حركة النهضة فقد أكد في شهر مارس/آذار 2014 بأنه من المحتمل إعادة تعيين المهدي جمعة رئيساً للحكومة بعد الانتخابات<sup>57</sup>. وقد أعرب بعض أنصار النشطاء العلمانيون عن رغبتهم في إعادة تجربة حكومة الكفاءات الوطنية مؤكدين على أنّ الحفاظ على الوزراء وكتاب الدولة الحاليين يعد أمراً إيجابياً<sup>58</sup>.

ويبدو أن المسؤولين السياسيين من الجانبين خاصة النهضة ونداء تونس يفكران في الانخراط ضمن خطة لتقاسم السلطة<sup>59</sup> على أن لا يعود أي طرف منهما في موعد الانتخابات التشريعية القادمة بأغلبية تمكنه من تأليف جبهة من شأنها إقصاء الطرف الآخر.

ولكن، وفي نفس الوقت، تقوم هذه الإستراتيجية الاحتمالية على توقعات محفوفة بالمخاطر. فكل طرف يأمل أن يكون الأقوى ليقود، أو يحدّد على الأقل هيكلية، الائتلاف البرلماني والحكومي المستقبلي الذي يرغب عديد المسؤولين السياسيين في أن يكون أوسع ما يمكن<sup>60</sup>.

ويمكن أن تتشكل دينامية من التحالفات غير المتوقعة خلال الإعداد للانتخابات الرئاسية خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ستسبق الانتخابات التشريعية<sup>61</sup>.

<sup>52</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، سكان العاصمة، تونس، مارس/آذار 2014.

<sup>53</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، متعاطفين مع النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية، تونس، فبراير/شباط 2014.

<sup>54</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، سكان العاصمة، تونس، مايو/أيار 2014.

<sup>55</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، سكان العاصمة، صفاقس وبنزرت، تونس، بنزرت، مارس/آذار 2014.

<sup>56</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولين سياسيين، دبلوماسيين أجانب، نشطاء جمعياتيين، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

<sup>57</sup> انظر راشد الغنوشي، من الممكن أن يكون المهدي جمعة والوزراء الحاليين ضمن تشكيلة الحكومة القادمة، "Shemsfm.net"، 13 مارس/آذار 2014.

<sup>58</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار التيار العلماني، تونس، مارس/آذار 2014.

<sup>59</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار التيار الإسلامي والعلماني، تونس، أكتوبر/تشرين الأول 2013-مايو/أيار 2014.

بالرغم من عدم وضوحه إلا أن النظام ذو الغرفتين الذي أسسه الدستور يحفظ نوعاً من التوازن بين صلاحيات السلطة العامة التي يتمتع بها رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية. بمعنى آخر، من الطبيعي تعزيز توزيع السلطة ويذل على ذلك الفصل 93 من الدستور المتعلق برئاسة مجلس الوزراء الذي ينص على: "رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء، يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء وجوبا في مجالات الدفاع، والعلاقات الخارجية، والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، وله أن يحضر ما عداها من مجالس وزراء وعند حضوره يرأس المجلس". انظر دستور الجمهورية التونسية، سابق الذكر.

<sup>60</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولون إسلاميون وعلمايون، تونس، ديسمبر/كانون الأول 2013-فبراير/شباط 2014.

وقد أقر بعض الناشطين بالمجتمع المدني أنه لا الإسلاميون ولا العلمانيون متأكدون من الحصول على أغلبية معتبرة.<sup>62</sup> ويمكن أن يبرز مرشح قادر على أن يجمع أصواتا من الجهتين.<sup>63</sup> إضافة إلى ذلك، هناك فقط سيناريو هان مهيمنان لدى قادة الأحزاب السياسية الرئيسية لفترة ما بعد الانتخابات التشريعية: الأول يتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع القوى السياسية الكبرى، أما الثاني فيتعلق باتفاق ثنائي بين نداء تونس وحركة النهضة، اللذان يعتبران أهم الفاعلين السياسيين في عملية الاستقطاب في النصف الثاني من سنة 2013.<sup>64</sup>

بالنسبة إلى السيناريو الأول، والذي تدافع عنه جزء من حركة النهضة الهدف منه هو توسيع دائرة الائتلاف الحكومي بشكل ملموس.<sup>65</sup> وهذه المجموعة تريد أن تُدمج في تحالف جديد تنوعا كبيرا من القوى السياسية وحتى النقابية، مثل العائلة الدستورية والتي يعتبرها الإسلاميون التيار الذي طالما ارتبط بالنظام السابق والذي كان حاملا لرؤية العلمانية والحدثة على خطى بورقيبة وبن علي<sup>66</sup> والذي يمثل نداء تونس والاتحاد العام التونسي للشغل جزءا منه فهما متغلغلان بشكل كبير داخل الأوساط الشعبية.

وتعد هذه الإستراتيجية درسا مستخلصا على مدى عامين (2011 - 2013) وجدت فيهما النهضة نفسها نوعا ما وحيدة في مواجهة المعارضة التي يصفها بعض مناضليها بالدولة العميقة.<sup>67</sup> فبالرغم من حاصلهما الانتخابي المحترم فإن حليفها المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل لم يكن لديهما أنصار كثر ولا قاعدة شعبية.<sup>68</sup> ولم يقدر على تهدئة التوترات وذلك عكس الأطراف التي دخلت المشهد خلال الحوار الوطني. وقد ساهم ذلك في تعرض النهضة لهجمات شرسة من قبل معارضيها العلمانيين كما ساهم في عملية الاستقطاب.

وقد دافعت من جهتها بعض الأطراف من حركة النهضة ومن نداء تونس عن السيناريو الثاني: أي المضي في خطة تقاسم السلطة بين الحزبين وهو ما تم تداوله سابقا خلال النصف الثاني من سنة 2013 وذلك للتدارك في صورة فشل الحوار الوطني.<sup>69</sup> ومن المتوقع، وفقا لمساندي هذه الفكرة، أن يهدأ حال البلاد ويستقر في انتظار الانتخابات المقبلة والتي قد تنتج أثارا عكسية.

ويترجم ذلك بمساندة الإسلاميين رئيس حزب نداء تونس للترشح لرئاسة الجمهورية، في المقابل تتمكن حركة النهضة من استعادة رئاسة الحكومة. وهو ما قد ينتج عنه إقصاء بعض الأطراف نذكر منهم على وجه

<sup>61</sup> هذه المسألة يجب أن يقع حلها بطريقة توافقية في إطار الحوار الوطني، الذي وحتى اللحظة الراهنة توصل إلى اتفاق أن، كلا من الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستتم بصفة منفصلة. انظر Tunisie, élections : présidentielles et législatives se dérouleront « séparément », Tunivisions.net, 31 مايو/أيار 2014.

<sup>62</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، نشطاء جمعياتيين، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/أذار 2014.

<sup>63</sup> هذه هي حالة حمادي الجبالي مثلا، الأمين العام لحركة النهضة ورئيس الحكومة السابق، ديسمبر/كانون الأول 2011-فبراير/شباط 2013، الذي اتخذ أيضا بعض المسافات مع حزبه؛ كذلك حالة أحمد نجيب الشابي، رئيس الهيئة العليا السياسية لحزب الجمهوري؛ وحالة منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية الحالي؛ أو مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي حاليا. انظر، Hamadi Jebali « Business News », commente sa démission du secrétariat général d'Ennahdha, businessnews.com.tn, 24 مارس/أذار 2014، حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤولين سياسيين، مارس/أذار 2014.

<sup>64</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، قياديين سياسيين، تونس، يناير/كانون الثاني-أبريل/نيسان 2014.

<sup>65</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول من حركة النهضة، تونس، ديسمبر/كانون الأول 2013. لقد صرح من قبل مستشار سابق لدى رئاسة الجمهورية أن المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل لم يكن لهما أي وزن على الساحة السياسية. وقد أضاف أن حركة النهضة تعلم جيدا هذه الحقيقة وكانت بصدد البحث عن حلفاء جدد بهدف فتح آفاق سياسية في المستقبل. تصريح هادي بن عباس، مستشار سابق لدى رئاسة الحكومة، موزاييك اف ام، 30 سبتمبر/أيلول 2013.

<sup>66</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية ونداء تونس والجيبة الشعبية، تونس، أغسطس/آب 2013-يناير/كانون الثاني 2014.

<sup>67</sup> عبارة "الدولة العميقة" تعني القوى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الخفية نسبيا والتي تمسك بالسلطة بشكل فعلي داخل الإدارة والمجتمع.

حوار مجموعة الأزمات الدولية، أحد أنصار النهضة، يناير/كانون الثاني-فبراير/شباط 2014.

<sup>68</sup> لقد كان ترتيبهم على التوالي التالي والرابع.

<sup>69</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار من أحزاب الترويكا، تونس، سبتمبر/أيلول 2013-مارس/أذار 2014. يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول، وفي قمة الأزمة نائب منشق وعضو المكتب التنفيذي لحزب نداء تونس صرح بأن ائتلافا حكوميا يمكن أن يكون محتملا بين الحزبين إذا كان ذلك يخدم مصلحة البلد. يوم 23 يناير/كانون الثاني الأول 2014، أعلن الأمين لحزب نداء تونس علنيا على هذه الفكرة مؤكدا أن "إذا كانت مصلحة البلاد تكمن في تقاسم السلطة بين النهضة ونداء تونس بعد الانتخابات فإن هذا الحل يبقى واردا جدا"، Taieb Baccouche « Une alliance entre Ennahdha et Nidaa n'est pas à exclure », موزاييك اف ام، 23 يناير/كانون الثاني 2014.

الخصوص حلفاء حركة النهضة القدامى داخل الترويكا، خاصة رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي والذي من الممكن أن يعزل من منصبه عن طريق لائحة لوم وذلك قبل موعد الانتخابات.<sup>70</sup> ويظهر أيضا على الساحة جملة من الناشطين والمتعاطفين مع حركة النهضة الراضين لفكرة التحالف مع حزب يعتبرونه وريثا للديكتاتورية إضافة إلى التشكيلات السياسية اليسارية وكذلك الأحزاب التي تكتلت في إطار الجبهة الشعبية.<sup>71</sup>

كما يوجد عدد من أنصار نداء تونس المحسوبين على أقصى اليسار الراضين وبشدة لفكرة تشكيل ائتلاف برلماني بين نداء تونس وحركة النهضة، والذي حسب رأيهم، سيمكّن الطرف الأول من الحكم بالطرق الديكتاتورية على شاكلة النظام السابق والطرف الثاني من أسلمة المجتمع بدءا من القاعدة.<sup>72</sup>

إضافة إلى أن العائلة الدستورية غير موحدة ذلك أن نداء تونس ليس الممثل الوحيد لها.<sup>73</sup> فتقاسم السلطة إضافة إلى تعادل موازين القوى الذي يريده عدد من القادة السياسيين يبدو أمرا افتراضيا إلى حد بعيد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الانتخابي الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي يوم 1 مايو 2014، بموجب التاريخ المحدد في الدستور، يعيد صياغة الخطوط العريضة للمجلة الانتخابية لسنة 2011.<sup>74</sup> فنظام التصويت بقي محافظا على النسبية مع أكبر البقايا دون تحديد أية آلية للحد من عدد القوائم ودون تحديد أية عتبة للحصول على مقعد. وإن كان ذلك نظريا يدعم التكتلات الصغرى فإن الانتخابات الأخيرة بينت، كما لاحظ أحد أعضاء الجبهة الشعبية، أنه لن يكون إلا في صالح الأحزاب الكبرى التي ستكون ممثلة تمثيلا زائدا مقارنة بوزنها الانتخابي.<sup>75</sup> وبما أن الطرف الإسلامي أكثر توحدا من الطرف العلماني فإنه لاشيء يضمن حصول نداء تونس والنهضة على نتائج مماثلة.

إن عديد التونسيين يقولون إنهم يبحثون بدرجة أولى عن الاستقرار والنظام ويعتبرون أن السياسة مصدر للثوتر غير ضروري.<sup>76</sup> وهكذا يتوقع عدد من المحللين ارتفاعا في نسبة المقاطعين للانتخابات.<sup>77</sup> إن نسبة مشاركة ضعيفة في الانتخابات التشريعية من شأنها أن تعزز التشكيلات الكبيرة. كما يمكن أن تسمح بتمثيل الأحزاب الهامشية مثل حزب التحرير الإسلامي<sup>78</sup> أو العريضة الشعبية حاليًا تيار المحبة<sup>79</sup>، والتي سيسعى ناشطوها لحشد الأصوات يوم الاقتراع اعتمادا على راديكاليتهم.

<sup>70</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، نشطاء ومتعاطفين مع الترويكا سابقا، فبراير/شباط-مارس/أذار 2014.

<sup>71</sup> الجبهة الشعبية، هي ائتلاف نشئ في أكتوبر/تشرين الأول 2012، وهي تجمع أحزابا وجمعيات من أقصى اليسار وقوميين عرب. شكري بلعيد ومحمد البراهمي الذين وقع اغتيالهما على التوالي أيام 6 فبراير/شباط و 26 يوليو/تموز 2013 كانا عضوين فيها.

<sup>72</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، نشطاء ومتعاطفون مع نداء تونس، مقربين من الجبهة الشعبية والمنتسبين لأقصى اليسار، تونس، يناير/كانون الثاني-مايو/أيار 2014.

<sup>73</sup> نداء تونس مشتت بين اتجاه معاد للإسلاميين على اليسار واتجاه أكثر انفتاحا شكله بعض النشطاء على الميدان من التجمع الدستوري الديمقراطي سابقا، وهو حزب الرئيس المخلوع، يتزعمهم الأمين العام لهذا الحزب الذي تم حله، محمد الغرياني. هناك أيضا الحركة الدستورية التي يترأسها الوزير السابق في عهد بن علي حامد القروي. وهو يجمع أغلب الإطارات من الصف الأول للنظام السابق من بينهم منذر الزنايدي الذي تقلد منصب الوزير لأكثر من مرة في التسعينات، وعبد الله القلال وزير الداخلية السابق في عهد بن علي وآخر رئيس لمجلس المستشارين. كمال مرجان ومحمد جغام، وزراء الدفاع السابقين، وهما رئيس ونائب رئيس حزب المبادرة الوطنية الدستورية، مقربين جدا منه. وتضم الحركة الدستورية في جزء كبير منها ناشطين أصليي الساحل التونسي (الجزء الشرقي)، أي مهد النخبة السياسية منذ الاستقلال. البعض، مثل صحفي استقصائي يطلق عليهم تسمية "حلف سوسة". العديد أشار إلى أن هذه التشكيلة قادرة على تكوين ائتلاف حكومي حقيقي لا مع نداء تونس بل أكثر مع النهضة. حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة ورئيس حكومة سابق، أصيل مدينة سوسة، يقود منذ سنة المشاورات مع الحركة الدستورية. حوار مجموعة الأزمات الدولية، نائب، تونس، سبتمبر/أيلول 2012-ديسمبر/كانون الأول 2013.

<sup>74</sup> انظر "التريجة الفرنسية لمقترح مشروع القانون الانتخابي المقدم من قبل شباب بلا حدود ومركز المواطنة" Marsad.tn، 3 مارس/أذار 2014، و"الأمر عدد 1086-2011 المؤرخ في 3 أغسطس/ آب 2014 المتعلق بدعوة الناخبين للانتخاب المجلس الوطني التأسيسي" الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 59، المؤرخ في 9 أغسطس/أب 2011. حسب الرزمة الانتخابية التي وضعها المجلس الوطني التأسيسي "الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستعقد على أقصى تقدير في غضون أربع أشهر بعد تأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. على كل حال، ستعقد الانتخابات قبل نهاية سنة 2014. انظر دستور الجمهورية التونسية، سابق الذكر.

<sup>75</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، رجل قانون تونسي من أنصار الجبهة الشعبية، تونس، مايو/أيار 2014.

<sup>76</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، سكان من تونس وصفاقس، تونس، مارس/أذار 2014.

<sup>77</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، محللين سياسيين، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/أذار 2014.

<sup>78</sup> حزب التحرير يدعو إلى الخلافة الإسلامية والتطبيق المحكم للشريعة (القانون الإسلامي). انظر تقرير Moyen-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group، عدد 37، *et défi salafiste Tunisie : violences*، 13 فبراير/شباط 2013. حسب سير آراء داخلية

أخيراً، فإن القواعد المناضلة داخل هذه الأحزاب وإن كانت منضبطة إلى حد هذه الساعة فإنها يمكن أن تصبح شيئاً فشيئاً خارجة عن السيطرة مع اقتراب موعد الانتخابات. فالإسلاميون والعلمانيون يمكن أن يخوضوا معركة وجودية من أجل جني أكبر عدد ممكن من الأصوات. وهذا ما سيؤدي إلى انتصار جهة على حساب أخرى وبالتالي إمكانية التشكيك في نتائج الانتخابات. لقد سمح التوافق الأفقي بين مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، والذي ساهم في الخروج من الأزمة، بتعزيز الخلافات العمودية بين النخب وقيادات هذه المنظمات. وبناء على هذا الجو المشحون بالشكوك فإنه على جميع القوى السياسية أن تتفق من الآن على القواعد الخارجة عن الإطار الدستوري لفترة ما بعد الانتخابات.

#### ب- صراعات داخلية تنبؤ بعودة الإستقطاب

لقد تعزّزت الانقسامات داخل المنظمات. ففي صلب نداء تونس دخلت اتجاهات مختلفة في صراع مفتوح خاصة بين الأعضاء الراضين للائتلاف البرلماني المحتمل في المستقبل مع الإسلاميين التابعين لحركة النهضة والمؤيدين له.<sup>80</sup> أما داخل الاتحاد العام التونسي للشغل فإن مكتبه التنفيذي والذي انخرط في الحوار الوطني وبالتالي في تعيين المهدي جمعة، فهو يقوم بجهد كبير من أجل تهدئة منخرطيه للحفاظ على السلم الاجتماعي الضروري لقيام الحكومة الجديدة بمهامها. وقد اعتبر البعض أن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، نقابة الأعراف، قد خرجت منتصرة من الحوار الوطني ومن تعيين الحكومة الجديدة وذلك على حساب الاتحاد العام التونسي للشغل، نقابة العمال.<sup>81</sup>

أما داخل حركة النهضة، فإن العديد من النشطاء متخوفون من السياسة المتبعة من قبل قيادة الحركة -بعد مغادرة الحكومة- ذلك أنه لا يوجد ضامن أن وجود الإسلاميين داخل المؤسسات المستقبلية (الحكومة، مجلس الشعب) سيقع تقبله من قبل جميع القوى السياسية. والبعض الآخر عبر عن أسفه واعتبر أن تسمية حكومة جديدة يعدّ بمثابة الانقلاب على الشرعية المنبثقة عن انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ولكنهم اختاروا المهادنة في الوقت الحاضر مرجئين آمالهم إلى الانتخابات القادمة.<sup>82</sup>

إن تكاثر بعض العناصر غير المنضبطة داخل قواعد المناضلين يمكن أن ينسف التوازن الذي يبدو أن التشكيلات السياسية تبحث عنه والتي تحاول استباق نتائج الانتخابات. وبالتالي فإن التوافقات المستقبلية التي سيقع بناؤها بين الإسلاميين والعلمانيين على المستوى المركزي يمكن أن تتحطم. إضافة إلى ذلك فإن مناضلين ميدانيين من النهضة سيخوضون المعركة الانتخابية بضراوة من أجل السيطرة على المجالات الانتخابية، قد يكون ذلك إلا من أجل تقادي القمع الذي يخشون أن تتم ممارسته عليهم من جديد إن لم يحصلوا على عدد كاف من الأصوات.<sup>83</sup>

وفي حالة حصول الإسلاميين أو الجبهة الانتخابية المؤيدة للإسلاميين على أغلبية مريحة، وتهميش العلمانيين فإن هؤلاء بإمكانهم فتح دعاوى انتخابية عديدة وحتى الطعن في صحة الانتخابات. وفي نفس الوقت فإن

لحركة النهضة فإنها ستحصل على أقل من عشرة بالمائة من نوايا التصويت. حوار مجموعة الأزمات الدولية، أحد أنصار حركة النهضة، تونس، فبراير/شباط 2014.

79 يفود تيار المحبة رجل أعمال تونسي نقيم بلندن وهو الهاشمي الحامدي، المحرك السابق للعريضة الشعبية من أجل الحريات، اللانحة التي فاجأت الجميع في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بحصولها على المرتبة الثالثة في الانتخابات معدل 250 ألف صوت، متحصلة بذلك على 26 مقعداً في المجلس الوطني التأسيسي. انظر تقرير Moyan-Orient/Afrique du Nord de Crisis Group، عدد 124، Tunisie. الذين تم انتخابهم على قوائم العريضة الشعبية من أجل الحريات سابقاً والتي لم يغادروها والذين صوتوا ضد الدستور بتعلة أن هذا الأخير لم يحترم أهداف الثورة وأنه لم يكن مطابقاً للقانون الإسلامي (الشرعية). انظر بيان تيار المحبة، 25 يناير/كانون الثاني 2014.

80 حوارات مجموعة الأزمات الدولية، متعاطف مع نداء تونس، تونس، فبراير/شباط-مايو/أيار 2014.

81 حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول نقابي، تونس، يناير/كانون الثاني-أبريل/نيسان 2014.

82 حوار مجموعة الأزمات الدولية، أنصار النهضة، تونس، أغسطس/آب-مايو/أيار 2013.

83 نفس المرجع السابق.

حصول حزب علماني على أغلبية مريحة وتشكيل جبهة عريضة لإقصاء النهضة قد يشكل عودة للنظام السابق من وجهة نظر بعض النهضويين والسلفية الجهادية الذين سيرون في ذلك بوادر استئصالهما.<sup>84</sup>

وبطبيعة الحال فإن هذا السيناريو السلبي جدا، لا يشاطره أغلب المسؤولين السياسيين خاصة منهم أنصار التحالف المحتمل بين نداء تونس وحركة النهضة.<sup>85</sup> وعلى الرغم من احتداد الاستقطاب بين الإسلاميين وخصومهم في مصر وليبيا فإن البلاد ستنجو من هذا الحراك الإقليمي، فالإسلاميون في تونس وكما صرح بذلك أحد العلمانيين "قد أحرزوا تقدما جيدا منذ انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 بعد أن تخلصوا من جناحهم المتشدد المتمثل في السلفيين وعند مغادرتهم الحكومة تحت تأثير الضغط الشعبي".<sup>86</sup>

في نفس الوقت، أكد العديد من المسؤولين السياسيين أن الاستقرار في تونس هي مسألة ذات بعد دولي. وكما هو الحال بالنسبة للأزمة السياسية السابقة حيث أن الأطراف المعنية التزمت بنبذ العنف والحفاظ على الشكليات والسلامة القانونية والتي سيتم توجيهها من قبل الدبلوماسيين من أجل إيجاد حل توافقي بأقصى سرعة ممكنة. ومع ذلك، لا يستبعد البعض بحكم المشاكل الحادة التي يمر بها القطاع الاقتصادي والاجتماعي، الصعود الخاطف لبعض الأحزاب الهامشية والبعيدة نوعا ما عن إطار التوافق وغير المستجيبة للضغوطات الدولية.<sup>87</sup>

وكما ذكر أحد أنصار الحزب الجمهوري (علماني) بأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يسهم في تعقيد الوضع. "فالمشكلة تكمن في موضع آخر. فهي اقتصادية واجتماعية. فإن تواصلت الظروف المعيشية لأغلب السكان في التدهور فإنه من المرجح أن كل الطبقة السياسية الموجودة حاليا قد ستختفي".<sup>88</sup> وقد أكد البعض من أنصار التيار العلماني أنه وبسبب الحاجة الماسة للبلاد للمساعدة المالية من بلدان معادية للأحزاب الإسلامية المنبثقة عن الإخوان المسلمين مثل المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة فإنه على حركة النهضة أن لا تقدم قوائم في جميع الدوائر الانتخابية والاكتفاء بأقلية انتخابية.<sup>89</sup> وإن لم يبد الحزب الإسلامي إلى اللحظة الراهنة رأيه في هذا الخيار فإن قادة الحزب يعترفون بأن جمع السلطات الثلاث - رئاسة الجمهورية، الحكومة والبرلمان- سيكون أمرا غير محمود نظرا للتوترات التي يمكن أن يولدها ذلك سواء في تونس أو على الصعيد الإقليمي.<sup>90</sup>

ويتوقع العديد من المحللين والقادة السياسيين حدوث أعمال شغب شعبية وذلك بسبب تدهور الوضعية المالية للبلاد وحالة التفتش التي تمر بها مؤكدين على أن الهوة بين النخبة السياسية وبقية الشعب في اتساع برغم نجاح المسار الدستوري.<sup>91</sup> ويتوقع عدد من المواطنين، بسبب أحداث العنف الأخيرة بليبيا،<sup>92</sup> مستقبلا غامضا كما كان الحال خلال الفترة الانتقالية حتى وإن برز ائتلاف برلماني في المستقبل بين العلمانيين والإسلاميين أكثر صلابة من تجربة الترويكا السابقة يمكن له أن ينسي وجود بعض المخاطر التي يمكن أن تنبثق عن بعض الحركات الاجتماعية الحاشدة أو نتائج انتخابية غير متوقعة.

<sup>84</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، نشاط من النهضة و متعاطفين مع السلفية الجهادية، تونس، يناير/كانون الثاني. عدة متساكنين من الضواحي الحضرية أكدوا أن مواجهات عنيفة يمكن أن تندلع عند إعلان مثل هذه النتائج. "سنسمع عندها طلاقات نارية و انفجارات".

حوار مجموعة الأزمات الدولية، تونس، مارس/آذار 2014.

<sup>85</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول سياسي، تونس، فبراير/شباط 2014.

<sup>86</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول سياسي، تونس، مارس/آذار 2014. حول السلفيين، انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية، انظر *Tunisie : violences et défi salafiste*، سابق الذكر.

<sup>87</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسؤول سياسي، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

<sup>88</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، ناشط من الحزب الجمهوري، تونس، مارس/آذار 2014.

<sup>89</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، ناشط علماني، تونس، أبريل/نيسان 2014.

<sup>90</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، قيادي من النهضة، أبريل/نيسان 2014.

<sup>91</sup> حوار مجموعة الأزمات الدولية، رجل اقتصاد، مسؤول سياسي، محلل، تونس، يناير/كانون الثاني-مارس/آذار 2014.

<sup>92</sup> تونس تستقبل ما بين مليون ومليون مواطن ليبي معظمهم من أنصار القذافي، انظر *Risques d'affrontements « entre Libyens sur le sol tunisien, avertit le ministère de la Défense »*، Webdo.tn، 20 مايو/أيار 2014.

حوار مجموعة الأزمات الدولية، سكان من تونس، صفاقس، مدينين، مسؤولين سياسيين، تونس، يناير/كانون الثاني-أبريل/نيسان 2014.

## V. القبول بالمنافسة والحفاظ على التّوافقات

رغم أن تونس قد أصبح لها دستور جديد ورغم تعهد الحكومة الحالية بقيادة البلاد نحو انتخابات حرة وديمقراطية فإنّ الفترة الانتقالية لم تكتمل بعد. وإن احتمال تدهور الوضعية الأمنية والاقتصادية تنذر بتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية وحتى تأجيل الانتخابات. من ناحية أخرى وفي ظل مناخ إقليمي غير واضح المعالم فإن أزمة الثقة بين العلمانيين والإسلاميين لم تحل بعد بشكل جذري. فالبعض من العلمانيين يخشون من أن تكون الانتخابات غير نزيهة وغير منصفة أو ببساطة أن تتمكن الآلية الانتخابية الإسلامية المتأسمة من تأهيلهم في مواجهة طرف علماني منقسم. أما الإسلاميون فإن بعضهم يخشى من الدخول في فترة جديدة من القمع. أما البعض الآخر فإنه يشكك في قدرة خصومهم على قبولهم ضمن المشهد السياسي الذي قد تقوم نتائج الانتخابات القادمة بتهدأته وتطبيعته.

ومن أجل تجنب مثل هذه التطورات يجب التصدي لاتجاهين سلبيين: أولاً، محاولات إفشال مخططات تقاسم السلطة والرغبة الموجودة بأن الانتخابات القادمة ستكتفي بتأكيد الاتفاق المبرم مسبقاً. ثانياً، ظهور العديد من المهمشين سياسياً وتشكيل جبهات لن تزيد المشهد السياسي إلا استقطاباً.

فعلى الهيئة المستقلة التي ستقوم بتنظيم الانتخابات أن تكرر مبدأ الحياد. ذلك أن دورها يمكن أن يقع التشكيك فيه خلال الحملة الانتخابية إذا ما وقع اختفى التوافق المنبثق عن الحوار الوطني خاصة وأن بعض العلمانيين أثاروا مسألة انحياز الإدارات التي تعمل مع هذه الهيئة. وكما أوضح مسئول في الهيئة السابقة (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأولى):

ستترك هذه الانتخابات أثراً في حياة البلاد. فالهيئة الثانية ستفتح مكاتب في كامل تراب الجمهورية. وبالتالي ستكون كل الأنظار متجهة إليها. وستكون هي السلطة الأبرز وبالتالي ستكون في الواجهة. فكيف سينظر إليها الرأي العام؟ هي في الواقع ثمرة توافق سياسي وقعت مناقشته داخل المجلس الوطني التأسيسي والحوار الوطني. ومن يقول توافقاً سياسياً يقول إن الكلمة الأخيرة إلى حد ما تعود إلى حركة النهضة. وبالتالي فإن بعض الأطراف العلمانية يمكن أن تشكك في استقلاليتها.<sup>93</sup>

كما أن حكومة التكنوقراط التي يترأسها المهدي جمعة يجب أن توفر للهيئة العليا المستقلة للانتخابات 2 الوسائل اللوجستية والمالية حتى تتمكن من القيام بحملة تحسيسية مدنية لمواجهة العزوف عن المشاركة في الانتخابات ومن ناحية ثانية من تنظيم الانتخابات في أحسن الظروف وحتى يمكن إنشاء لجنة أزمة تتمتع بالصلاحيات اللازمة لتسريع عملية الحصول على وسائل عملها وبالتالي القيام بمهمتها. كما أن الشركاء المميزين لتونس بإمكانهم تقديم الدعم للهيئة وذلك عن طريق تقديم المساعدة المالية والفنية.

وتعكس مسألة حياد الإدارة في حد ذاتها شاغلاً أكبر. وقد انضم ذلك إلى جملة من المخاوف المتعلقة بالموظفين السامين المدربين تحت قيادة النظام السابق والذين يؤكدون على فكرة أن الدولة والموارد التي تملكها (وظائف، صفقات عمومية، مختلف التراخيص التي يتمتع بها القطاع الخاص)<sup>94</sup> قد يقع السيطرة عليها من قبل الوافدين الجدد (الإسلاميين) الذين تم إقصاؤهم قرابة العقدين. تحت النظام الديكتاتوري كانت البلاد تعاني من علاقات غامضة بين الإدارة والسلطة السياسية ومن هنا ضرورة الحوار الوطني حول العلاقة بين الدولة والنظام السياسي والتي لم يوضحها الدستور بشكل جلي.<sup>95</sup>

في حال لن يوجد أي ائتلاف إسلامي/علماني متوازن سينبثق عن الانتخابات التشريعية المقبلة، فإنه يتعين على القوى السياسية الكبرى أن تحدد قبل الانتخابات القواعد التي يجب على الطرف الفائز اتباعها. هذا الأخير عليه أن يحد من تعييناته الحزبية داخل الوظيفة العمومية، والتي من الأفضل أن تكون موضوع نقاش وفاق من قبل

93 حوار مجموعة الأزمات الدولية، مسئول في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات السابقة، تونس، مارس/أذار 2014.

94 انظر، «All in the family: state capture in Tunisia»، البنك الدولي، غرة مارس/أذار 2014.

95 انظر Michel Camau و Vincent Geisser، *Le syndrome autoritaire. Politique en Tunisie de Bourguiba Ben Ali*، (باريس 2003).

عديد أطراف القوى السياسية، النقابية والجمعياتية. من جهة أخرى على كل طرف أن يكون واثقا أنه لن يكون هدفا لممارسات قمعية.

هذا سيكون له كبير الأثر في التخفيف من الرهان الانتخابي، علما وأن التجاذبات بين الإسلاميين والمناهضين لهم مازالت وتيرتها في ارتفاع على المستوى الإقليمي. ومع أن الروح التوافقية التي أنتجها الحوار الوطني يجب أن تترك المجال للروح التنافسية الانتخابية فإن مستوى أدنى من قواعد الثقة وقبول الخصم يجب أن تقع صياغتها بوضوح ودعم مبادئ التداول الديمقراطي على السلطة الذي كرسه الدستور. في الواقع إن فكرة المراقبة القبلية لنتائج الانتخابات تبدو وهمية. ولذا فإنه على الأحزاب السياسية أن تنتهيا لكل الاحتمالات.

على الحوار الوطني الذي جمع أهم المنظمات المتغلغلة في المجتمع بالإضافة إلى القوى الحزبية التي ستواجه خلال الانتخابات أن يواصل مساعيه ويصل إلى توافق حول المسائل التي لم يوضحها الدستور. ونذكر هنا خاصة القواعد الدنيا للقبول المتبادل بين الرابحين والخاسرين في الانتخابات، كذلك مقاومة الفساد والمحاباة، والإصلاحات الإدارية، والاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الدبلوماسية وأخيرا أمن البلاد ومكافحة الإرهاب.

إن مواصلة التوافق والتسوية الذي جعل من الفترة الانتقالية التونسية ناجحة لا يجب أن يتلخص في تقاسم السلطة والموارد الزبونية بين طرفين يتعارضان بشكل جوهري على مستوى القيم. يجب أن يعكس قبل كل شيء الالتزام المتبادل بتطبيق المبادئ الدستورية والفقو دستورية المشتركة، بالرغم من أن المنافسة الانتخابية تفترض أحيانا أن يسعى كل طرف للتفوق على الآخر وذلك باضهار اختلافه الراديكالي.

على الأطراف المشاركة في الحوار الوطني أن تتفق على روزنامة إصلاحات طويلة المدى مدفوعة بنفس الروح التي سمحت بالخروج من الأزمة.

إن غياب التوافق يؤدي إلى توترات سياسية خطيرة، ولكن العكس، إن الإفراط في التوافق يضعف الديمقراطية. وبالتالي فإن الاتفاق على إصلاحات واسعة وذلك بمضاعفة فضاءات فض النزاعات الذي يبقى خيارا محبذا للتحالفات الهشة والظرفية بين القوى السياسية الكبرى على الرغم من أنه في ظل غياب توافق تاريخي حقيقي يمكن أن يكون هذا الأمر مقدمة له.

**تونس/ بروكسل 5 يونيو/ حزيران 2014**